تمهيد:

لقد حاول الكثير من الباحثين قديما وحديثا تفسير سرعة انتشار المذهب المالكي بالأندلس، وثباته، وتقبل أهل الأندلس له، خلافا لباقي البلاد التي انتشر فيها ثم تقهقر وضعف، حتى في البلد الذي نبع منه وهي مدينة رسول الله – صلى الله عليه وسلم - .

وسأحاول في هذه المداخلة أن أبرز أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي في الأندلس، معتمدا في ذلك على ثلاثة أقوال، كان مدار الحديث حولها، سواء بالنسبة للمتقدمين أو المتأخرين .

وسأعرض هذه الأقوال في ثلاثة مباحث، مع مناقشتها، واستخراج ما فيها من الفوائد .

المبحث الأول: قول ابن حزم

نقل المقري كلاما عن ابن حزم، تحدث فيه عن سبب انتشار المذهب المالكي في الأندلس وسيادته عليها.

قال ابن حزم : " مذهبان انتشر في بدءِ أمرهما بالرياسة والسلطان : مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله من أقصى المشرق إلى أقصى عمل إفريقية، فكان لا يولي إلا أصحابه والمنتسبين لمذهبه، ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان مقبول القول في القضاء، وكان لا يلي قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهِم به، على أن يحيى لم يل قضاءً قط، ولا أجاب إليه، وكان ذلك زائدا في جلالته عندهم، وداعيا إلى قبول رأيه لديهم "(1) .

فرأي ابن حزم من خلال هذا النص يدل على أنه يرجع سبب انتشار مذهب مالك إلى نفوذ الحكام وسلطانهم في قوله " مذهبان انتشرا بالرياسة و السلطان "، مع ما حضي به يحيى بن يحيى من مكانة عند السلطان جعلته لا يولي في منصب القضاء والفتيا إلا من كان مالكي المذهب .

وكذلك ذهب القاضي عياض إلى رأي ابن حزم حيث قال : " وأما أهل الأندلس فكان رأيها منذ فتحت على رأي الأوزاعي، إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبد الرحمن و قرعوس بن العباس والغازي بن قيس ومن بعدهم، فجاءوا بعلمه و أبانوا للناس فضله واقتداء الأئمة به، فعرف حقه ودرس مذهبه إلى أن أخذ أمير الأندلس إذ ذاك هشام بن عبد الرحمان بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الناس جميعا بالتزامهم مذهب مالك وصيَّرَ القضاء والفتيا عليه وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة في حياة مالك رحمه الله تعالى "(2) .

وفي الحقيقة أن القاضي عياض يوافق ابن حزم في رأيه وهو أن السلطان كان له دور في نشر المذهب المالكي بإلزام الناس به، لكنه يضيف شيئا آخر وهو أن هشام بن عبد الرحمن الذي كان يمثل السلطة الحاكمة في ذلك الوقت ألزم الناس بمذهب مالك لا عن جهل، ولكن عن علم ورغبة وَحُبٍّ لهذا المذهب الذي يمثله إمام دار الهجرة مالك بن أنس – رحمه الله -، لما سمع عنه من علمه الوافر وخلقه الكريم واتباعه لسنة الرسول – صلى الله عليه و سلم -.

ولقد سار الونشريسي على نفس رأي ابن حزم والقاضي عياض حيث قال: " فأخذ هشام بن عبد الرحمان بن معاوية أمير الأندلس حينئذ جميع الناس بإلزامهم مذهب مالك وصيَّرَ القضاء والفتيا عليه، وذلك في عشرة السبعين ومائة (170 هـ) من الهجرة في حياة مالك وقريب من موته رحمه الله " (3).

ذكر الشيخ النيفر في الرد على ابن حزم في المقدمة التي وضعها لكتاب موطأ زياد ما يلي: " و لا عبرة لما يقوله ابن حزم من أن مذهب مالك انتشر في الأندلس بسبب السلطان لأن قصارى ما تمسَّك به هو أن يحيى بن يحيى احتكر القضاء لمعتنقي مذهبه، وهذا وإن كان له تأثير فهو تأثير في أفراد معدودين تغمرهم الأغلبية الساحقة في الأمة وإنما هو التأثير لمدرستي هذين الرجلين (يقصد يحيى بن يحيى و علي بن زياد) فهما قد استطاعا أن يبرزا أحوال المدرسة المالكية إبرازا يجلب الأنظار ويمتلك الأفكار ويجذب النفوس إلى حضيرة تلك الأصول، فلو أن السلطان يقهر الأفكار على المبادئ لكان لسلطان العبيديين من اجتذاب الأفكار مابقي مذهبهم سائدا في الشمال الإفريقي، فإنهم قد تفننوا غاية التفنن وشددوا على العلماء في عدم نشر المذهب المالكي وأفسحوا لدعاتهم ومكنوهم من كل الوسائل رجاء أن يقضوا على مذهب أهل السنة ويحلوا محل مذهبهم لكنهم لم يستطيعوا أن يغيروا من عقيدة الناس شيئا، كما أنهم حصروا الوظائف

كلها في معتنقي مذهبهم ومع ذلك لم يصنعوا شيئا مذكورا، فادعاء أن المذهب المالكي انتشر في الأندلس و إفريقية بواسطة السلطان ادعاء يفنده التاريخ ويذيبه التحليل التاريخي " (4).

يبدو مما ذكره الشيخ النيفر أنه لا يوافق ابن حزم، ولا غيره في أن المذهب المالكي انتشر في أول أمره بالسلطان، وما أتى به من أدلة كاف لدحض ما ادعوه، ولكن يبقى أن نبين أن قول ابن حزم ومن سار على رأيه فيه شيء من الصواب، حيث أن السلطان في الأندلس كان له دور في نشر المذهب المالكي، لأنهم أصحاب الأمر والنهي، والناس على دين ملوكهم كما قيل، ولكن دورهم كان مكملا ومتمما لا مؤسسا ومنشئا، لأن ظهور المذهب المالكي في الأندلس تم في عهد هشام بن عبد الرحمن بن معاوية، وأن أول من أدخل المذهب المالكي ونشره؛ هم شيوخ يحيى بن يحيى الليثي، أمثال زياد بن عبد الرحمان وقُرْعُوس بن العباس والغازي بن قيس وعيسى بن دينار ويحيى بن مضر وغيرهم، وهؤلاء لم تكن بيدهم سلطة حتى يخشاهم الناس، بل كانوا علماء رحلوا إلى الحجاز ليتفقهوا في الدين، فلما رجعوا أذاعوا مذهب مالك في الناس فاقتدوا بهم رغبة في الدين، واتباعا لسنة الرسول – صلى الله عليه وسلم – التي تجسدت في شخص مالك بن أنس إمام دار الهجرة.

فالتزام أهل الأندلس بمذهب مالك كان عن طواعية ورغبة وحب، لا عن إكراه وإجبار كما يتصوره البعض .

ثم لا بد من التنبه إلى ما قاله ابن حزم في دور يحيى بن يحيى في انتشار المذهب المالكي ففيه من المبالغة وتجاوز الحقيقة، لأن المذهب المالكي أخذ في الاستقرار والانتشار منذ إمارة هشام بن عبد الرحمن (172 - 180 هـ) وفي حياة مالك نفسه، وفي هذه الأثناء كان يحيى بن يحيى يطلب العلم عند مالك وغيره من علماء المشرق، ثم استمر الأمر على ذلك في إمارة الحكم بن هشام (206 - 238 هـ)، فدور يحيى بن يحيى هو دور المُتَمِّمِ الموطد لا دور الرائد المؤسس(5) .

المبحث الثاني: قول ابن خلدون

ذكر ابن خلدون في مقدمته سببان لانتشار المذهب المالكي في الأندلس وتمكنه واستمراره .

الأول: " أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار علم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ و إمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس و قلدوه دون غيره، ممن لم تصل إليهم طريقته " (6) .

فرحلة الأندلسيين إلى الحجاز للحج أو لطلب العلم، ونزولهم المدينة ومقابلتهم الإمام مالك كان هو الغالب على رحلاتهم، ولم يقصدوا مثلا العراق أو غيرها من بلاد المشرق لأنها لم تكن في طريقهم.

فالناس ما كانوا يضربون أكباد الإبل إلا لمدينة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعالمها آنذاك مالك بن أنس إمام دار الهجرة.

الثاني: " أن البداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها، كما وقع في غيره من المذاهب " (7) .

وقد رد الشيخ أبو زهرة على كلام ابن خلدون في اعتبار البداوة وبعدهم عن الحضارة سببا من أسباب انتشار المذهب المالكي في الأندلس قائلا : " وأنه يذكر أن من أسباب قبول أهل المغرب والأندلس لذلك المذهب هو المشاركة في البداوة بين أهل الحجاز و بين أهل المغرب والأندلس , وأن ذلك السبب فيه نَظَر, فإن مدن الحجاز لم يعد سكانها من البدو وخصوصا في العصر الأموي فإنها كانت تموج بما يفيض به عليهم الأمويون من خيرات , ولذلك ظهر فيهم الترف والنعيم , وظهر فيهم أبلغ الشعر في الغزل وظهر الغناء الحضري بكل طرائقه , وأمدوا به العراق وبغداد حاضرة الخلافة في العصر العباسي , وإن سلمنا أن مدن الحجاز يسكنها بدو فلن نسلم ذلك له قط في الأندلس , فأهل الأندلس كانوا ذوي حضارة في قديمهم وحديثهم قبل الفتح الإسلامي وبعده , وما كان لمثل ابن خلدون أن يعمم حكمه إليهم , وإذا لم يصح أن أهل المدينة كانوا بدوا , ولم يصح أن أهل الأندلس كانوا بدوا , وليس أهل مصر بدوا بالاتفاق، يكون من الحق أن نبعد ذلك السبب وأن نبعد ما انبنى عليه " (8) .

ثم يصرح بعد ذلك مُتَّهِمًا ابن خلدون بالتجني على قومه وعلى مذهب مالك بن أنس يقول :" وخلاصة القول أن إمام المؤرخين قد تجنى على قومه البربر , وتجنى على مذهب إمام المدينة , فعفى الله عنه، و جزاه عن العلم خيرا " (9) .

وهناك من لم يقبل قول ابن خلدون على ظاهره، بل حاول أن يعطيه تأويلا آخر، ومن هؤلاء عمر الجيدي – رحمه الله -، حيث رأى أن ابن خلدون يقصد بالبداوة " الحالة التي ظل عليها عرب الحجاز من التشبث بتقاليد العرب، وعدم اندماجهم في الحضارة الوافدة عليهم، لا البداوة بمعناها التخلف وخشونة الطبع، وإلا فإن مدن الحجاز لم يكن سكانها كلهم من البدو، خاصة في العصر الأموي وما تلاه، فقد تحضرت المدينة ومكة، وظهر فيهما الترف والرقة، ولم تكن الأندلس بدوية الطبع والمعاش،فالتاريخ يحدث أنها كانت دائما متحضرة قبل الفتح وبعده،وقل مثل ذلك بالنسبة لمصر،وبذلك رد الكثير من الباحثين هذا الرأي على ابن خلدون -كما رأينا سابقا رد أبي زهرة- واعتبروه تهمة موجهة إلى هذا المذهب،وتَجَنِّياً على قومه البربر، ثم إن تشابه البيئة - على رأي ابن خلدون- لو صح سببا لكان المذهب المالكي حافظ على مكانته في الحجاز" (10)، كما هو الحال في المغرب عامة وفي الأندلس خاصة .

علاوة على ما ذكر هؤلاء من عدم حمل كلام ابن خلدون على حقيقته، فإن الحكم على مذهب مالك الذي صار أوسع المذاهب انتشارا، بأنه لا يصلح إلا للمجتمعات البدوية، لا يمكن أن يصدر عن خصم يُكِنُّ لهذا المذهب العداء، فضلا عن ابن خلدون الذي يعتبر من كبار أئمة المالكية، والذي كان قاضيا مالكيا بمصر.

والذي يبدو لي مما ذكرناه سابقا أن نص ابن خلدون لا يؤخذ على ظاهره ولا يعقل من عالم الاجتماع الذي كان أول مؤسسيه يغفل عن هذا الأمر ولكنه كان يقصد بالبداوة " العصبية (بالمعنى اللغوي) والبساطة وضعف التأثير الأجنبي,وكأنه أراد أن يقول أن عادات وتقاليد الشعبين كانت متشابهة , من حيث البساطة والتماسك مما قارب بين طبيعتها فأخذ الأندلسيون بمذهب مالك إمام أهل الحجاز " (11).

فالأندلسيون اختاروا مذهب مالك الذي هو مذهب أهل السنة وما سار عليه الصحابة والتابعيون , ومذهبهم يبتعد وينفر من الغموض والتعقيد والتأويل ويجنح إلى البساطة واليسر والسهولة والوضوح والواقعية , ولم تشغلهم الحضارة الوافدة بأسبابها المعقدة ما هو خارج المذهب من عقائد وأحكام.

ولهذا قال ابن خلدون في كلمة : " ولذا لم يزل المذهب المالكي غَضًّا عندهم , ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتهذيبها , كما وقع في غيره من المذاهب " (12) .

المبحث الثالث : قول المَقَّرِي

إن الرحلة لطلب العلم من أبرز السمات التي مَيَّزَت الأندلسيين، حيث كانوا أكثر الناس رحلة إلى المشرق يأخذون عن شيوخه و أعلامه ثم يعودون إلى بلادهم لنشر ما أخذوه .

لقد رحل الأندلسيون في بداية أمرهم إلى الحجاز حيث مالك بن أنس والفقه المالكي، وإلى هؤلاء يرجع الفضل في دخول المذهب المالكي إلى الأندلس وانتشاره بين الأندلسيين .

ويأتي في مقدمة هؤلاء الذين يجعلون الرحلة سببا من أسباب انتشار المذهب المالكي في الأندلس المقري، حيث يؤكد ذلك بقوله : " ورحل في ذلك العصر جماعة من أمثال شبطون، كقرعوس بن العباس، وعيسى بن دينار، وسعيد بن أبي هند وغيرهم، ممن رحل إلى الحج أيام هشام بن عبد الرحمن والد الحكم، فلما رجعوا وصفوا من فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره ما عظم به صيته بالأندلس، فانتشر يومئذ رأيه وعلمه بالأندلس، وكان رائد الجماعة في ذلك شبطون " (13) .

لقد كان لتلاميذ الإمام مالك الأوائل أكبر الفضل في نشر مذهبه بعد عودتهم إلى أوطانهم لما وصفوه من فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره، ولقد احتل هؤلاء العلماء مكانة عالية بين أوساط المجتمع الأندلسي لما اتصفوا به من الأخلاق المرموقة والعلم الغزير والشخصية القوية التي اكتسبوها من شخصية مالك – رحمه الله -، مما جعل الناس في الأندلس يتعلقون بهم وبمذهب إمامهم مالك بن أنس إمام دار الهجرة – رحمه الله - .

ويضيف المقري سببا آخر في نشر المذهب المالكي، وهي العلاقة الطيبة التي كانت بين صاحب المذهب مالك بن أنس، وهشام بن عبد الرحمن أمير الأندلس آنذاك، وذلك عندما رحل زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون إلى مالك بن أنس وسأله مالك عن سيرة أمير بلدهم فوصف له زيادٌ هشامَ بن عبد الرحمن بما كان يتصف به من الورع والتقى وحبه للجهاد في سبيل الله وكثرة الصدقات وعيادته للمرضى وشهوده للجنائز، وفي هذا يقول المقري : " ولما وصفه زياد بن عبد الرحمن لمالك بن أنس قال: نسأل الله تعالى أن يُزَيِّنَ مَوْسِمَنَا بمثل هذا " (14) .

وهذا ما جعل الأمير هشام يختار ويعين من الفقهاء المالكية في الوظائف الدينية مثل القضاء والفتيا والشورى وغيرها، فكان هذا مدعما لنشر المذهب المالكي بين الأندلسيين جميعا .

و لا يفهم من هذا أن هذا الإعجاب المتبادل بين مالك وهشام أمير الأندلس مبني على مجاملة سياسية على حساب الأمانة الدينية والعلمية، فمالك ما كان يوما يريد أن يلتزم الناس بأقواله فلا يخرجون عنها، بل همه أن يبلغ أمانة العلم التي تحملها، مع ما كان يشعر به من ثقل المسؤولية وعظم هذه الأمانة، وأكبر دليل على صدق ما أقول، هو رفضه لطلب أبي جعفر المنصور حينما اقترح عليه أن يعلق موطأه في الكعبة ويبعث في الأمصار نسخا فلا يسمح لأحد منهم أن يخرج عما جاء فيها، لكن مالكا رفض ذلك، ويتكرر ذلك مع هارون الرشيد فكان موقفه نفس الموقف (15) .

ـ من خلال أقوال هؤلاء المتقدمين، نرى أن كل الأسباب التي ذكروها ترتكز على أربعة أسس وهي:

1 ـ دور السلطة الحاكمة في الأندلس .

2 ـ دور الفقهاء الأندلسيين .

3 ـ التشابه بين طبيعة أهل الحجاز والأندلس .

4 ـ الرحلة و أثرها في نشر المذهب .

وقد أضاف بعض المتأخرين أسبابا أخرى لانتشار المذهب المالكي في الأندلس، من أهمها سببان أرى أنهما من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي في الأندلس، وهما أساس تمسك أهل الأندلس خاصة والمغرب عامة وبلاد الإسلام على العموم بالمذهب المالكي،وعدم قبول أي مذهب آخر،ويتمثل هذان السببان فيما يلي :

الأول: شخصية الإمام مالك ـ رحمه الله ـ

لقد كان لمكانة الإمام مالك العلمية أثرها البارز في كثرة تلاميذه والراحلين إليه من شتى البلاد، حتى ولو كانت بعيدة كالأندلس مثلا. وأهم ما تميزت به شخصية الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وكان لها أكبر الأثر في نشر مذهبه، تمسكه بالسنة ومحاربته للبدعة، وتشبثه بآثار الصحابة والتابعين، إضافة إلى ما كان يتصف به من الهيبة و الوقار، جعلت كل من يحضر مجلسه أو يسمع عنه يتأثر به ويقلده ويستفيد من علمه، دون أن يفكر في الانتقال إلى غيره .

وقد ورد في تراجم فقهاء المالكية عامة والأندلسيين خاصة ما يدل على ذلك، منها ما حَدَّثَ به سعيد بن أبي هند حينما لقي مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ، حيث قال : " ما هبت أحدا هيبتي عبد الرحمن بن معاوية يريد مَلِكَ الأندلس، حتى حَجَجْتُ فدخلت على مالك فهبته هيبة صغَّرَت هيبة ابن معاوية " (16) .

وقد وقعت هذه الهيبة كذلك لفقيه الأندلس زياد بن عبد الرحمن الأندلسي مع ابن كنانة في أول مجلس حضره عند الإمام مالك ـ رحمه الله ـ، و لأهمية هذه القصة سأذكرها كاملة .

حكى أبو بكر المالكي : " أن زيادا قَدِم المدينة فدخل على مالك وعنده ابن كِنَانَة، فلم يعرفه ابن كنانة، فسأله ابن كنانة عن بلده فذكره .

فقال له: من فقيه بلدكم ؟

فقال له: أنا، أو نحو ذلك .

فجاره ابن كنانة في المسائل فلم يأت منه ما أحب، فقال له : وإن لقوم سودوك لفاقة .

فقال له مالك: أخفضت الرجل و أسأت أدبه، فلما استقر المجلس بزياد جاره ابن كنانة فَفَجَّرَ منه بَحْرًا، فعلم أن ما كان منه أولا إنما كان لهيبة المجلس "(17).

ومما زاد الناس التزاما بمذهب مالك دون غيره، ثناء العلماء عليه و تفضيلهم له في العلم، واعترافهم بإمامته، حتى من مخالفيه كأبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني الذي ساءه ما كان يجده من إقبال الناس إلى الدرس إذا حدثهم عن مالك، وإدبارهم عنه إن حدثهم عن شيوخه الكوفيين، وفي هذا يقول: " أقمت عند مالك بن أنس ثلاث سنين وكَسْرا، وكان يقول ـ أي محمد بن الحسن الشيباني ـ : إنه سمع منه لفظا أكثر من سبعمائة حديث، وكان إذا حدثهم عن مالك امتلأ منزله، وكثر الناس عليه حتى يضيق بهم الموضع، وإذا حدثهم عن غير مالك من شيوخ الكوفيين لم يجئه إلا اليسير. وكان يقول : ما أعلم أحدا أسوأ ثناءً على أصحابكم منكم، إذا حدثتكم عن مالك ملأتم عليَّ الموضع، وإذا حدثتكم عن أصحابكم يعني الكوفيين إنما تأتون مكرهين "(18).

وهذا ما يدل على أن شخصيته كانت مؤثرة، مما جعلت أهل المغرب عموما والأندلس خصوصا يلتزمون برأيه، و يتمسكون بمذهبه .

وكذلك لعلمهم بالحديث الوارد في شأن عالم المدينة " يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة "، فقد سمع سفيان بن عيينة أن أهل المدينة كانوا يقولون هو مالك بن أنس. وتكفي هذه الشهادة من التابعين لمالك بن أنس بأنه هو المقصود في هذا الحديث .

كل هذه المميزات والصفات لشخص الإمام مالك جعلت مذهبه هو الرائد في كل بقاع الأرض ومنها بلاد الأندلس .

ولهذا من تمسك به فقد استمسك بالعروة الوثقى، وهو مقتنع ومقبل على نشر هذا العلم الذي حازه إمام دار الهجرة، وبالتالي فإن شخصيته كانت من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار مذهبه في الأندلس و في مدة قصيرة .

الثاني: الشخصية القوية لفقهاء الأندلس

لقد اكتسب تلامذة مالك الأندلسيين شخصيتهم القوية من شخصية شيخهم مالك ـ رحمه الله ـ، حيث كان يدني منزلتهم و يقربهم إليه، كما ورد ذلك في بعض تراجم هؤلاء، منهم حفص بن عبد السلام السلمي من أهل سَرَقُسْطَة، فقد " كان مالك يدني منزلته "(19).

وكان يحيطهم بالرعاية و الملازمة أكثر من غيرهم، وقد اختار لهم أحسن الألقاب، فقد سَمَّى سعيد بن أبا هند "حكيم الأندلس" (20)، وسَمَّى يحيى بن يحيى الليثي "عاقل الأندلس " (21)، في حين كان أهل المدينة يُسَمُّون زياد بن عبد الرحمن " فقيه الأندلس "(22).

ومما زاد أهل الأندلس شرفا ومكانة عالية عند مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ، ثقته بهم واعتماده على مروياتهم، فكان يحدث عن يحيى بن مضر القيسي من أهل قرطبة ويصفه بالفقيه، قد سئل الإمام مالك عن قول الله تعالى [وَطَلْحٍ مَّنْضُود](23)، فقال مالك ـ رحمه الله ـ : " أخبرني يحيى بن مضر فقيه الأندلس أنه سمع سفيان بن سعيد الثوري يقول : إنه شجر الموز " (24) .

وقد تنبه لهذه المزية ابن الأبار حيث أشار إليها في التكملة فقال : قال محمد بن عمر بن لبابة : " يحيى بن مضر روى عن مالك و روى عنه مالك " وعلق على الرواية التي أوردها قائلا :"وفيه لأهل الأندلس فَخْرٌ تَلِيد وذكر يصحبه التخليد" (25) .

لقد خَرَّجَتْ مدرسة مالك ـ رحمه الله ـ من خيرة الطلبة الأندلسيين، عرفوا بالعلم والاجتهاد والمثابرة في نشر المذهب المالكي، وكانوا لا يحيدون عن أقواله وأفعاله قد اتخذوها سلوكا ومنهجا في حياتهم العملية والعلمية وهذا ما لمسناه جليا عند رجوع هؤلاء الطلبة إلى بلادهم، حيث " وصفوا من فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره ما أعظم صيته بالأندلس " (26) .

كما أدخلوا معهم موطأ مالك وتناولوه بالدرس والتدريس والشرح والاختصار والتبويب و التأليف، وقد ساعد كل هذا في جعل المذهب المالكي هو السائد في الأندلس .

ومن أبرز هؤلاء الطلبة الذين نشروا مذهبه بعد عودتهم، يحيى بن يحيى الليثي الذي رحل إلى الإمام مالك بعد أن أخذ بنصيحة شيخه زياد، فسمع منه " وقدم الأندلس بعلم كثير فعادت فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار إلى رأيه و قوله " (27) .

و " إليه انتهت الرئاسة بالفقه في الأندلس، وبه انتشر مذهب مالك هنالك، وتفقه به جماعة لا يحصون " (28) .

وإذا علمنا أن من الأسباب التي أدت إلى اندثار بعض المذاهب الفقهية كمذهب الأوزاعي والليث بن سعد وغيرهما، هو أن أصحابهم وتلاميذهم لم يهتموا بنشر مذهبهم، أدركنا بعد ذلك الدور الذي قام به تلاميذ مالك الأندلسيين في نشر مذهبهم واستمرار بقائه .

خاتمة:

نخلص بعد هذا العرض الموجز لأسباب انتشار المذهب المالكي في الأندلس، إلى أن العلماء قديما و حديثا، لا يخرجون على هذه الأسباب التي ذكرتها في مداخلتي، و المتمثلة فيما يلي :

1 ـ دور السلطة الحاكمة في الأندلس .
2 ـ دور الفقهاء الأندلسيين .
3 ـ التشابه بين طبيعة أهل الحجاز والأندلس .
4 ـ الرحلة و أثرها في نشر المذهب .
5 ـ شخصية الإمام مالك ـ رحمه الله ـ .
6 ـ الشخصية القوية لفقهاء الأندلس .

هذا ما قدرني المولى عز وجل أن أقدمه بين أيديكم في هذا الملتقى المبارك، و أرجو من المولى عز وجل أن يكون خالصا لوجهه الكريم، و الحمد لله رب العالمين .

الهوامش :

(1) ـ نفح الطيب : 2/ 187 .
(2) ـ ترتيب المدارك : 1/ 55 .
(3) ـ المعيار المعرب للونشريسي : 6/ 356 .
(4) ـ المقدمة لكتاب موطأ زياد : 28، نقلا عن تاريخ المذهب المالكي لعمر الجيدي : 36 .
(5) ـ تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : 30، 31.
(6) ـ مقدمة ابن خلدون : 420.
(7) ـ المصدر نفسه و الصفحة نفسها .
(8) ـ مالك حياته و عصره، أبو زهرة : 344 .
(9) ـ المرجع نفسه : 363.
(10) ـ محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : 37 .
(11) ـ دور الفقهاء في الحياة السياسية و الاجتماعية، الكبيسي : 54 .
(12) ـ مقدمة ابن خلدون : 420 .
(13) ـ نفح الطيب : 2/ 215 .
(14) ـ المصدر نفسه : 1/ 265 .
(15) ـ ترتيب المدارك : 1/ 192، 193 .
(16) ـ المصدر نفسه : 1/ 166 .
(17) ـ: المصدر نفسه : 3/ 117 .
(18) ـ الانتقاء لابن عبد البر : 57، 58 .
(19) ـ تاريخ علماء الأندلس : 103 .
(20) ـ تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية : 47 .
(21) ـ الديباج المذهب : 431، جذوة المقتبس : 346 .
(22) ـ الديباج المذهب : 194 .
(23) ـ سورة الواقعة : 29 .
(24) ـ تاريخ علماء الأندلس : 429، ترتيب المدارك : 1/ 355 .
(25) ـ التكملة لابن الأبار : 1/ 13 .
(26) ـ نفح الطيب، المقري : 2/ 215 .
(27) ـ تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي : 431 .
(28) ـ جذوة المقتبس : 346 .

المصادر و المراجع:

1 ـ الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة،طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى (1997 م).
2 ـ تاريخ افتتاح الأندلس، أبو بكر بن القوطية، تحقيق وتعليق إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، طبعة (1989 م).
3 ـ تاريخ علماء الأندلس، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصير الأزدي المعروف بابن الفرضي، تحقيق روحية عبد الرحمن السّويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1417هـ - 1997 م).
4 ـ ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
5 ـ التكملة لكتاب الصلة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبار، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة (1995 م).
6 ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، القاضي إبراهيم بن فرحون المالكي، دراسة و تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنَّان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1996 م).

7 ـ دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصري الإمارة والخلافة، الدكتور خليل إبراهيم الكبيسي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.
8 ـ مالك حياته و عصره، أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.
9 ـ محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، الدكتور عمر الجيدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، منشورات عكاظ، المغرب، طبعة (1987 م) .
10 ـ المعيار المعرب، أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة (1401 هـ - 1981 م).
11 ـ المقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق الأستاذ درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طبعة (1423 هـ - 2002 م).
12 ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب و ذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1419 هـ - **1998 م).**